

دورريادة الأعمال في دعم النموالاقتصادي المستدام
:دراسة نظرية تحليلية للتوجهات والممارسات العالمية

إعداد الطالبة/

آلاء بنت مفلح بن معدي الجبره

الرقم الجامعي : ٢٠٢١٢٠٤٤٦٨

إشراف/

د.الفصيل عبد الحميد

د.فايز جراد

العام الدراسي:

٢٠٢٥

مقدمة:

تواجه المجتمعات الحديثة في ظل التغيرات المتسارعة والتحديات المتعددة حاجة ملحة لإعادة صياغة نماذجها الاقتصادية بما يضمن تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل وفي هذا الإطار، برزت ريادة الأعمال كقوة محرك ذات تأثير متزايد على مجمل مكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ لم تعد تُقاس أهميتها فقط من خلال قدرتها على خلق مشاريع جديدة، بل أصبحت تمثل ركيزة أساسية في إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية، وتعزيز القدرة التنافسية، وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

وقد شهدت العقود الأخيرة اهتمامًا عالميًا متصاعدًا بريادة الأعمال بوصفها أداة استراتيجية للنهوض الاقتصادي، لا سيما في ظل التحديات المرتبطة بارتفاع معدلات البطالة، وتراجع الإنتاجية، واتساع فجوات التنمية. ومن خلال دعم الابتكار، وتحفيز الإبداع، وتمكين الأفراد من تحويل الأفكار إلى مشاريع واقعية ذات أثر ملموس، تتيح ريادة الأعمال فرصًا جديدة للنمو وتحقيق الازدهار الاقتصادي بعيد المدى. كما أن الممارسات الريادية أصبحت جزءًا لا يتجزأ من سياسات الحكومات والمنظمات الدولية الهادفة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي تمثل خارطة طريق مستقبلية توازن بين تطلعات الأجيال الحالية واحتياجات الأجيال القادمة. إن دراسة دور ريادة الأعمال في دعم النمو الاقتصادي المستدام لا تقتصر على تحليل الأطر النظرية والاقتصادية فحسب، بل تشمل أيضًا رصد التوجهات والممارسات الدولية، والنماذج الناجحة، والسياسات المحفزة التي ساهمت في تحويل المجتمعات إلى بيئات ريادية مرنة وقادرة على مواجهة الصدمات وتحقيق معدلات نمو متوازنة. فالمقاربات المعاصرة لاقتصاديات ما بعد الجائحة، على سبيل المثال، تؤكد أن ريادة الأعمال ليست خيارًا تكميليًا، بل ضرورة استراتيجية لاستدامة الاقتصادات وتعزيز قدرتها على التكيف والتحول.

وعليه، تهدف هذه الدراسة النظرية التحليلية إلى تقديم رؤية شمولية وعميقة حول الدور الذي تؤديه ريادة الأعمال في دعم النمو الاقتصادي المستدام، مع تسليط الضوء على أبرز الاتجاهات العالمية، والسياسات العامة، والممارسات الريادية التي أثبتت فعاليتها على أرض الواقع. كما تسعى إلى إبراز الأبعاد المختلفة لهذا الدور، سواء على مستوى خلق فرص العمل، أو دعم الابتكار، أو تعزيز التمكين الاقتصادي للفئات المهمشة، أو تحقيق الأثر البيئي والاجتماعي الإيجابي، وذلك ضمن إطار تحليلي علمي يراعي التداخل بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن هذا المنطلق، فإن هذه الدراسة تستند إلى منهجية تحليلية تعتمد على مراجعة الأدبيات والنماذج العالمية، وتفسير التوجهات الدولية الحديثة في مجال ريادة الأعمال والتنمية المستدامة، بما يساهم في إثراء النقاش الأكاديمي وتقديم توصيات عملية لصناع القرار والباحثين والمهتمين بهذا المجال الحيوي.

مشكلة الدراسة:

رغم التقدم الملحوظ في البحوث الاقتصادية والاهتمام المتزايد بمفاهيم التنمية المستدامة، لا تزال العلاقة بين ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي المستدام محل جدل وتحليل واسع في الأوساط الأكاديمية وصنع السياسات الاقتصادية. فعلى الرغم من أن ريادة الأعمال تُعدُّ إحدى القوى الدافعة للنمو الاقتصادي، إلا أن التساؤلات لا تزال مطروحة بشأن مدى فاعلية ممارساتها الحالية في تعزيز استدامة هذا النمو، ليس فقط من منظور اقتصادي بحت، بل أيضاً من حيث الأبعاد الاجتماعية والبيئية.

في العقود الأخيرة، شهد العالم موجات متسارعة من الابتكار والتحول الرقمي والاقتصاد القائم على المعرفة، ما أدى إلى تغيير جوهري في طبيعة الأسواق وآليات المنافسة. وقد برز رواد الأعمال كمحركين رئيسيين للتغيير، من خلال تأسيس مشاريع مبتكرة وتطوير حلول جديدة تتجاوز الإطار التقليدي للإنتاج والاستهلاك. ومع ذلك، فإن هذا النشاط الريادي المتسارع يثير حوله تساؤل مركزي يتمثل في: هل تسهم ريادة الأعمال فعلياً في إرساء أسس نمو اقتصادي مستدام وشامل، أم أنها تظل محصورة في تحقيق مكاسب قصيرة المدى قد تُفاقم الفجوات الاجتماعية والبيئية على المدى الطويل؟

تنبثق هذه الإشكالية من تعدد وتباين الأطر النظرية التي تناولت ريادة الأعمال، حيث تنظر بعض المدارس الاقتصادية إلى رواد الأعمال كعوامل محفزة للإنتاجية وتوليد الوظائف، بينما تركز أخرى على البعد الاجتماعي والبيئي للريادة، كأداة لمعالجة اختلالات السوق وتعزيز العدالة الاقتصادية. كما أن التجارب الدولية المختلفة أفرزت نتائج متباينة فيما يتعلق بدور ريادة الأعمال في دعم خطط التنمية المستدامة، مما يُعقّد من إمكانية التوصل إلى نموذج موحد أو مقارنة شاملة.

إضافة إلى ذلك، فإن العديد من السياسات الوطنية والإقليمية لا تزال تفتقر إلى تكامل واضح بين أهداف ريادة الأعمال ومتطلبات التنمية المستدامة، حيث يُلاحظ في كثير من الحالات تركيز على مؤشرات الكم مثل عدد الشركات الناشئة أو معدل خلق الوظائف، دون تقييم كافٍ لجودة هذا النمو ومدى انسجامه مع الأهداف البيئية والاجتماعية.

وفي ضوء ما سبق، تبرز الحاجة إلى دراسة تحليلية معمقة تستند إلى منهج نظري يستعرض الاتجاهات الفكرية والممارسات الدولية في مجال ريادة الأعمال، وقياس مدى انسجامها مع مفاهيم ومؤشرات النمو الاقتصادي المستدام. كما تقتضي الضرورة فحص التباينات بين السياقات الاقتصادية المختلفة، وتحديد أبرز العوامل التي تُسهم في تحويل النشاط الريادي من مجرد أداة اقتصادية إلى رافعة حقيقية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

ومن هنا تنبع أهمية طرح هذه المشكلة البحثية، سعياً إلى الإسهام في تطوير المعرفة العلمية حول ريادة الأعمال المستدامة، وتقديم إطار تحليلي يعين صناع القرار والباحثين على فهم أعمق للأبعاد المتداخلة بين الريادة والنمو المستدام، واستشراف سبل تفعيل هذا الدور في ضوء التجارب والممارسات العالمية الرائدة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من تعدد الأبعاد التي تتناولها، والفراغ المعرفي الذي تسعى إلى معالجته، في ظل التحولات العالمية المتسارعة والضغط المتزايد نحو تبني نماذج اقتصادية أكثر استدامة وشمولاً. فبينما تزايد الدعوات الدولية لتعزيز مفاهيم ريادة الأعمال كوسيلة للنمو والتحول، لم يُستثمر بعد بالشكل الكافي في فهم الأطر النظرية والممارسات التطبيقية التي تضمن أن يكون هذا النمو متسقاً مع مبادئ الاستدامة.

تُشكل هذه الدراسة إضافة نوعية للمكتبة العلمية العربية، من خلال تسليط الضوء على الفجوة القائمة بين المفهوم التقليدي لريادة الأعمال، الذي يركز على الربحية والنمو السريع، وبين الضرورة المتزايدة لإعادة صياغة هذا المفهوم ضمن منظور طويل الأمد يُراعي الأثر البيئي والعدالة الاجتماعية وتوزيع الموارد. فالتوجه العالمي نحو الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري، وما يصاحبه من تغيرات تنظيمية وتشريعية، يفرض على المجتمعات الأكاديمية والسياسية تطوير فهم أكثر شمولاً لطبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه ريادة الأعمال في هذا السياق الجديد.

كما تكتسب الدراسة أهميتها من قدرتها على دمج البُعد النظري بالتحليل المقارن للتجارب الدولية، مما يتيح رؤية أعمق لقادة السياسات العامة وصنّاع القرار والمستثمرين الاجتماعيين حول كيفية تهيئة البيئات الداعمة لريادة الأعمال المستدامة، وفقاً لمتطلبات المرحلة الراهنة والمستقبلية.

ولأن العالم العربي لا يزال في طور بناء المنظومات الداعمة لريادة الأعمال، فإن فهم العلاقة بين الريادة والتنمية المستدامة يُعد ضرورة استراتيجية في سبيل صياغة سياسات اقتصادية أكثر وعياً بمتطلبات المرحلة، وأكثر قدرة على التوفيق بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وباختصار، تكمن أهمية هذه الدراسة في سعيها إلى تحقيق تكامل معرفي وتحليلي بين نظريات ريادة الأعمال وممارسات التنمية المستدامة، لتُسهّم في بناء قاعدة نظرية متينة تدعم اتخاذ قرارات استراتيجية تتسم بالاستدامة والتوازن والفعالية في آنٍ معاً.

❖ **وضيح الإطار المفاهيمي لريادة الأعمال وعلاقتها بالنمو الاقتصادي المستدام.**

يُعدُّ الإطار المفاهيمي بمثابة الأساس النظري الذي تستند إليه الدراسات لفهم وتحليل الظواهر المعقدة، وتفسير التفاعلات المتبادلة بين المفاهيم والمكونات ذات الصلة. وفي سياق دراسة "دور ريادة الأعمال في دعم النمو الاقتصادي المستدام"، يُمثّل هذا الإطار أداة تحليلية لبيان كيفية تفاعل ممارسات ريادة الأعمال مع أبعاد التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال تحديد المفاهيم الجوهرية، والعلاقات البيئية، والفرضيات النظرية التي تستند إليها هذه العلاقة.

أولاً: مفهوم ريادة الأعمال

تشير ريادة الأعمال (Entrepreneurship) إلى العملية الديناميكية التي يقوم من خلالها الأفراد أو الفرق بابتكار فرص اقتصادية جديدة، أو تطوير منتجات وخدمات مبتكرة، أو تحسين العمليات الإنتاجية والإدارية من خلال تأسيس مشاريع جديدة أو إعادة هيكلة مشاريع قائمة. وتتضمن ريادة الأعمال عناصر جوهرية تشمل: الابتكار، وتحمل المخاطر، والقدرة على الاستجابة للتغيرات، واستغلال الفرص، وتحقيق القيمة المضافة للمجتمع والسوق.

وتتنوع أنماط ريادة الأعمال لتشمل:

- **الريادة الاقتصادية التقليدية (Traditional Entrepreneurship)** التي تركز على الربح والنمو الاقتصادي.
- **ريادة الأعمال الاجتماعية (Social Entrepreneurship)** التي تستهدف الأثر الاجتماعي.
- **ريادة الأعمال المستدامة (Sustainable Entrepreneurship)** التي تدمج الأهداف البيئية والاجتماعية ضمن نموذج العمل.

ثانياً: مفهوم النمو الاقتصادي المستدام

يعني النمو الاقتصادي المستدام (Sustainable Economic Growth) تحقيق تقدم اقتصادي مستمر وقابل للاستمرار دون أن يكون ذلك على حساب الموارد البيئية أو العدالة الاجتماعية أو توازن الأجيال. ويرتكز هذا المفهوم على ثلاث ركائز أساسية:

- **النمو الاقتصادي (Economic Growth)**: رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي وتحسين الإنتاجية.
- **الاستدامة البيئية (Environmental Sustainability)**: استخدام الموارد الطبيعية بكفاءة وتجنب الاستنزاف البيئي.
- **العدالة الاجتماعية (Social Equity)**: ضمان التوزيع العادل للفرص والعوائد ومراعاة الفئات الهشة.

ثالثًا: العلاقة بين ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي المستدام

تُشكل ريادة الأعمال عاملاً محفزاً ومركزيًا في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال عدة مسارات، منها:

- ١- التحفيز الاقتصادي: تساهم ريادة الأعمال في تحريك عجلة الاقتصاد من خلال خلق فرص العمل، وتوليد الدخل، وتحفيز الاستثمار والطلب الداخلي، مما ينعكس على نمو الناتج المحلي الإجمالي.
 - ٢- دفع عجلة الابتكار: يعمل رواد الأعمال على إدخال تقنيات حديثة ومنتجات جديدة وأساليب تنظيمية مبتكرة تُحسن من كفاءة السوق وتُقلل من الهدر، مما يدعم الإنتاج المستدام.
 - ٣- التحول نحو اقتصاد أخضر: ريادة الأعمال المستدامة تدفع نحو تطوير حلول بيئية وتقنيات نظيفة تقلل من الانبعاثات وتعزز كفاءة الموارد، مما يربط بين النمو والاستدامة البيئية.
 - ٤- تمكين المجتمعات: تساهم ريادة الأعمال، خاصة الاجتماعية منها، في معالجة التحديات الاجتماعية مثل الفقر، والبطالة، وعدم المساواة، من خلال مبادرات تخلق فرصًا اقتصادية للفئات المهمشة.
 - ٥- التكيف مع التحولات العالمية: تساعد المرونة الريادية على تعزيز قدرة الاقتصادات على التكيف مع التحديات الكبرى كالتغير المناخي، والأزمات المالية، والتحولات التكنولوجية.
- رابعًا: نحو تكامل مفاهيمي :

إن تكامل مفهومي ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي المستدام لا يُعدُّ مجرد تلازم نظري، بل يُمثل اتجاهًا استراتيجيًا في السياسات العامة والممارسات الدولية الرائدة. فالدول التي نجحت في تحقيق توازن بين التوسع الاقتصادي والاستدامة (مثل دول الشمال الأوروبي، وكندا، وبعض نماذج آسيا المتقدمة) قد تبنت استراتيجيات ريادية قائمة على الابتكار الأخضر والعدالة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية.

❖ تحليل دور ريادة الأعمال في دعم الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية.

تُعد التنمية المستدامة إطارًا شاملاً يستهدف تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة، بما يضمن تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. ومن هذا المنطلق، تبرز ريادة الأعمال بوصفها أداة محورية في دفع عجلة التنمية المستدامة، ليس فقط من خلال خلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية، بل أيضًا من خلال قدرتها على تقديم حلول مبتكرة للتحديات البيئية والاجتماعية. وفيما يلي تحليل مفصل لدور ريادة الأعمال في دعم الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة:

أولاً: البُعد الاقتصادي

تلعب ريادة الأعمال دورًا رئيسيًا في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال ما يلي:

- ١- خلق فرص العمل: تساهم الشركات الناشئة والمشاريع الريادية في توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، خاصة في القطاعات المتخصصة والمبتكرة، مما يساعد في تقليص معدلات البطالة.

٢- تحفيز الابتكار: تُعد زيادة الأعمال محفزاً رئيسياً للابتكار التكنولوجي والمعرفي، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة الإنتاج وتعزيز التنافسية الاقتصادية.

٣- تنوع الاقتصاد: من خلال إدخال قطاعات جديدة غير تقليدية، تساعد زيادة الأعمال في الحد من الاعتماد على الموارد الطبيعية أو القطاعات التقليدية، وهو أمر بالغ الأهمية للدول الريفية أو أحادية النشاط.

٤- دعم سلاسل القيمة المحلية: يساهم الرياديون في بناء شبكات من الموردين والموزعين والخدمات المساندة، مما يعزز من القيمة المضافة محلياً.

ثانياً: البُعد الاجتماعي

تتجلى إسهامات زيادة الأعمال الاجتماعية في عدد من المحاور الحيوية التي تعزز العدالة والمشاركة المجتمعية:

- ١- تمكين الفئات المهمشة: من خلال مبادرات موجهة نحو النساء، والشباب، وذوي الاحتياجات الخاصة، تتيح زيادة الأعمال فرصاً لتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئات.
- ٢- تعزيز العدالة الاجتماعية: تسعى زيادة الأعمال ذات الطابع المجتمعي إلى معالجة قضايا عدم المساواة في الدخل والتعليم والصحة، عبر مشاريع تهدف إلى تقديم خدمات عادلة وشاملة.
- ٣- الاستثمار في رأس المال البشري: تُعنى الكثير من المبادرات الريادية بتطوير المهارات وبناء القدرات، من خلال برامج التدريب المهني والتعليم المستمر.
- ٤- تعزيز التماسك الاجتماعي: تساهم المشاريع الريادية في خلق بيئة تشاركية تشجع على التضامن والتعاون بين مختلف مكونات المجتمع.

ثالثاً: البُعد البيئي

في ظل التحديات المناخية المتصاعدة، أصبح لريادة الأعمال دور متنامٍ في تعزيز الاستدامة البيئية من خلال:

- ١- تطوير حلول صديقة للبيئة: يعمل كثير من الرياديين على تصميم منتجات وخدمات تعتمد على مبادئ الاقتصاد الأخضر، مثل إعادة التدوير، والطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة.
- ٢- الحد من البصمة الكربونية: تسعى المشاريع الريادية الحديثة إلى تحسين كفاءة استهلاك الموارد، وتقليل الانبعاثات الضارة عبر الابتكار في أنظمة الإنتاج والنقل والطاقة.
- ٣- نشر الوعي البيئي: تلعب زيادة الأعمال دوراً في نشر ثقافة الاستدامة، من خلال نماذج أعمال تتضمن الشفافية البيئية وتدريب المستهلكين على الممارسات الخضراء.
- ٤- تشجيع الاقتصاد الدائري: تعتمد بعض الشركات الريادية على نموذج الاقتصاد الدائري الذي يهدف إلى تقليل النفايات وإعادة استخدام الموارد.

❖ استعراض الاتجاهات العالمية والنماذج الريادية التي أثبتت نجاحها في هذا المجال.

شهدت العقود الأخيرة تحولات جوهرية في مفهوم ريادة الأعمال، حيث تجاوز هذا المفهوم الأطر التقليدية التي كانت تركز في السابق على تعظيم الأرباح فقط، ليندمج تدريجياً مع المبادئ والمفاهيم المرتبطة بالتنمية المستدامة، وقد أسهمت هذه التحولات في بروز اتجاهات عالمية جديدة ونماذج ريادية مبتكرة، أثبتت فعاليتها في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي المستدام، وذلك من خلال الدمج بين الربحية والمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على البيئة.

أولاً: الاتجاهات العالمية في ريادة الأعمال المستدامة

١- التحول نحو الاقتصاد الدائري: (Circular Economy)

أحد أبرز الاتجاهات التي تبنتها الشركات الريادية في مختلف أنحاء العالم هو نموذج الاقتصاد الدائري الذي يقوم على إعادة الاستخدام، وإعادة التدوير، وتقليل الفاقد. هذا النموذج لا يسهم فقط في الحفاظ على الموارد الطبيعية، بل يفتح أيضاً آفاقاً جديدة للابتكار والاستثمار.

٢- الرقمنة والتحول التكنولوجي:

أصبحت التكنولوجيا الرقمية ركيزة أساسية في تمكين رواد الأعمال من تطوير حلول مبتكرة ومستدامة. فمن خلال الذكاء الاصطناعي، وتقنيات البلوك تشين، وإنترنت الأشياء، يتم تطوير نماذج أعمال أكثر كفاءة واستدامة وشفافية.

٣- تمكين ريادة الأعمال الاجتماعية:

يتجه العالم اليوم نحو تعزيز المشاريع التي تسعى إلى حل مشكلات اجتماعية واقتصادية ملحة، مثل الفقر، والبطالة، والتعليم، والصحة. ويُنظر إلى ريادة الأعمال الاجتماعية كوسيلة استراتيجية لتحقيق تأثير اجتماعي واقتصادي إيجابي ومستدام.

٤- التمويل الأخضر والاستثمار المسؤول:

بات التمويل الأخضر أحد المحركات الرئيسية لدعم المشاريع الريادية المستدامة، من خلال تقديم تسهيلات وقروض واستثمارات بشروط تحفز دمج الأبعاد البيئية والاجتماعية في استراتيجية المشروع.

٥- الشراكات الدولية ومبادرات التعاون العالمي:

اتجهت العديد من الدول والمنظمات الدولية إلى تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لدعم ريادة الأعمال المستدامة، وذلك عبر برامج تمويل وتدريب وتبادل للخبرات. ومن أبرز الأمثلة على ذلك: مبادرة الأمم المتحدة لريادة الأعمال من أجل التنمية المستدامة، وبرامج البنك الدولي لدعم ريادة الأعمال الخضراء.

ثانياً: النماذج الريادية الناجحة

١- شركة – "Patagonia" الولايات المتحدة:

تُعد "باتاغونيا" نموذجاً ريادياً متميزاً في تبني الاستدامة البيئية ضمن استراتيجية أعمالها، حيث تركز الشركة على إنتاج ملابس صديقة للبيئة، وتبني ممارسات تصنيع مستدامة، كما تركز جزءاً كبيراً من أرباحها لدعم القضايا البيئية.

٢- شركة – “Interface” الولايات المتحدة وأوروبا:

وهي شركة عالمية متخصصة في صناعة السجاد التجاري، تمكنت من تحقيق تحول جذري في نموذج عملها، حيث اعتمدت على الابتكار البيئي لتقليل الانبعاثات الكربونية إلى أدنى حد، واستهدفت الوصول إلى صفر أثريبي (Zero Environmental Footprint) بحلول عام ٢٠٤٠.

٣- شركة – “Grameen Bank” بنغلاديش:

يُعد البنك الريفي الذي أسسه محمد يونس نموذجًا رائدًا في مجال ريادة الأعمال الاجتماعية، حيث وقّر التمويل الصغير للفئات الفقيرة والمهمشة، وخاصة النساء، مما أسهم في تحسين مستوى المعيشة وتحقيق تنمية اقتصادية محلية مستدامة.

٤- شركة – “Tesla” الولايات المتحدة:

رغم الجدل المحيط بها، تُعد “تسلا” من أبرز النماذج التي حفزت التحول في قطاع النقل نحو الاستدامة، عبر الابتكار في المركبات الكهربائية، والطاقة الشمسية، والتخزين الذكي للطاقة، مما أحدث تأثيرًا عالميًا واسع النطاق في مجالات الاقتصاد والطاقة والبيئة.

٥- شركة – “Too Good To Go” أوروبا:

وهي شركة ناشئة تعمل على تقليل هدر الطعام من خلال تطبيق ذكي يربط بين المطاعم والمتاجر والمستهلكين لبيع فائض الطعام الجيد بسعر منخفض. هذا النموذج يعكس دمج الابتكار الرقمي مع المسؤولية البيئية والاجتماعية.

❖ رصد التحديات التي تواجه تحقيق التكامل بين الريادة والاستدامة .

رصد التحديات التي تواجه تحقيق التكامل بين الريادة والاستدامة يُعد خطوة جوهرية لفهم الفجوات التي تعيق تفعيل ريادة الأعمال كأداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن أبرز هذه التحديات ما يلي:

١- ضعف الوعي بمفاهيم الاستدامة لدى رواد الأعمال

رغم انتشار مفهوم الاستدامة عالميًا، إلا أن الكثير من رواد الأعمال، خاصة في البيئات النامية، لا يمتلكون الفهم الكافي لطبيعة الاستدامة أو كيفية دمجها في نماذج أعمالهم. يُنظر غالبًا إلى الاستدامة على أنها عبء إضافي أو تكلفة غير ضرورية، بدلاً من اعتبارها فرصة استراتيجية طويلة الأمد.

٢- النقص في التمويل المستدام والداعم للمبادرات الريادية

غالبًا ما تفتقر المشاريع الريادية التي تعتمد على مبادئ الاستدامة إلى مصادر التمويل التي تتفهم خصوصية تلك المشاريع. فالعديد من المؤسسات التمويلية لا تزال تركز على مؤشرات العائد المالي السريع، دون مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية التي قد تتطلب فترة أطول لتحقيق أثر ملموس.

٣- القصور التشريعي والتنظيمي

تواجه الريادة المستدامة تحديات على مستوى السياسات والتشريعات التي لا تزال تقليدية في كثير من الدول، حيث تغيب الحوافز الحكومية، والتشريعات المشجعة، والبيئة التنظيمية الداعمة. هذا يجعل من الصعب على رواد الأعمال تطوير مبادرات تتماشى مع معايير الاستدامة وتحقيق الوقت ذاته الربحية.

٤- تضارب الأهداف قصيرة وطويلة المدى

يجد العديد من رواد الأعمال أنفسهم تحت ضغط لتحقيق أرباح فورية تضمن بقاء المشروع، مما يدفعهم إلى إغفال أهداف الاستدامة التي غالباً ما تؤدي ثمارها على المدى الطويل. هذا التضارب يجعل من الصعب الموازنة بين الربحية والاستدامة البيئية أو الاجتماعية.

٥- قلة الكفاءات البشرية المتخصصة

يعد نقص الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على تطبيق مفاهيم الاستدامة ضمن البيئات الريادية من التحديات المحورية. إذ تتطلب الريادة المستدامة مهارات متعددة تشمل الفهم البيئي والاجتماعي والتقني، وهو ما يندر توفره في فرق العمل الصغيرة التي تقود المشاريع الريادية.

٦- غياب نماذج أعمال واضحة وناجحة

رغم وجود بعض النماذج المهمة حول العالم، إلا أن غياب دراسات حالة محلية ناجحة يمكن الاقتداء بها في تحقيق التكامل بين الريادة والاستدامة يمثل حاجزاً معرفياً وثقافياً أمام الكثير من الرياديين الذين يحتاجون إلى قدوات عملية واقعية.

٧- محدودية الشراكات متعددة القطاعات

يتطلب تحقيق الاستدامة تعاوناً وثيقاً بين القطاعين العام والخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، إلا أن غياب هذه الشراكات أو ضعفها يعوق تحقيق نتائج متكاملة ومستدامة للمشاريع الريادية.

٨- ضعف البنية التحتية الداعمة للابتكار المستدام

في كثير من الدول، تفتقر منظومات الابتكار إلى الدعم اللازم لتطوير حلول ريادية تساهم في تحقيق الاستدامة، سواء على مستوى مراكز البحث والتطوير، أو الحاضنات والمسرعات المتخصصة في المشاريع الخضراء والمستدامة.

٩- التحديات الثقافية والاجتماعية

قد يواجه رواد الأعمال المستدامون مقاومة ثقافية أو اجتماعية من قبل المجتمعات التي لا تزال مرتبطة بممارسات تقليدية لا تراعي الأبعاد البيئية أو الاجتماعية. كما أن التحول نحو سلوكيات مستدامة يحتاج إلى وعي مجتمعي عميق ودعم مؤسسي مستمر.

١٠- صعوبة قياس الأثر المستدام

تعاني العديد من المبادرات الريادية من غياب أدوات ومؤشرات قياس فعالة لتقييم مدى تأثيرها البيئي أو الاجتماعي، مما يجعل من الصعب إقناع المستثمرين أو صناع القرار بأهمية وجدوى هذه المبادرات.

❖ تقديم توصيات علمية تساعد صناع القرار في بناء سياسات داعمة لريادة الأعمال المستدامة.

- فيما يلي مجموعة من التوصيات العلمية الموجهة إلى صناع القرار، والتي تهدف إلى دعم ريادة الأعمال المستدامة من خلال بناء سياسات فعّالة ومتكاملة تتماشى مع متطلبات الاستدامة والاقتصاد الحديث: أولاً: تعزيز البيئة التنظيمية والتشريعية
- صياغة أطر تنظيمية مرنة ومحفزة لريادة الأعمال المستدامة، تتيح الابتكار وتقلل العوائق البيروقراطية أمام تأسيس المشاريع المستدامة.
- إدراج مبادئ الاستدامة ضمن السياسات العامة لريادة الأعمال، وجعلها جزءاً أساسياً من خطط الدعم والتمويل.
- سن حوافز ضريبية وتمويلية للشركات والمبادرات التي تدمج البعد البيئي والاجتماعي في نموذجها الربحي. ثانياً: تطوير البنية التحتية الداعمة
- إنشاء حاضنات أعمال ومراكز ابتكار متخصصة في المشاريع المستدامة، مع توفير الدعم التقني والإداري والمالي.
- الاستثمار في البنية الرقمية واللوجستية التي تسهل الوصول إلى الأسواق والخدمات، خاصة في المناطق الريفية أو المهمشة.
- تمكين الوصول إلى التمويل الأخضر من خلال بنوك التنمية والمؤسسات التمويلية المهتمة بالاستدامة. ثالثاً: تمكين رأس المال البشري
- دمج مفاهيم ريادة الأعمال والاستدامة في المناهج التعليمية على جميع المستويات، لتشكيل وعي مبكر ومهارات متقدمة.
- تنمية قدرات رواد الأعمال من خلال التدريب والتأهيل في مجالات الاقتصاد الأخضر، الابتكار الاجتماعي، وإدارة الموارد المستدامة.
- تشجيع البحث العلمي والتطوير في مجالات الطاقة النظيفة، الاقتصاد الدائري، والتكنولوجيا المستدامة، مع دعم المشاريع البحثية المشتركة بين الجامعات والقطاع الخاص. رابعاً: دعم الشراكات والتعاون
- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتوسيع نطاق المبادرات الريادية المستدامة.
- تشجيع التعاون الإقليمي والدولي لتبادل أفضل الممارسات ونقل التكنولوجيا الخضراء.
- إطلاق منصات وطنية للمشاركة المجتمعية في دعم المشاريع الريادية المستدامة، عبر الحملات التوعوية والتمويل الجماعي.
- خامساً: قياس الأثر ومتابعة الأداء
- تبني مؤشرات قياس أداء مستدامة لتمكين المتابعة والتقييم المستمر لنتائج المشاريع من الناحية البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

- إعداد تقارير وطنية دورية توثق التقدم المحقق في مجال ريادة الأعمال المستدامة وتحدد مجالات التحسين.

- مكافأة قصص النجاح الريادية التي تثبت أثرها المستدام، لتكون نموذجاً يُحتذى به من قبل رواد الأعمال الجدد وصناع القرار.

- تساؤلات الدراسة

في ضوء أهمية موضوع ريادة الأعمال في دعم النمو الاقتصادي المستدام، وفي ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها البيئة الاقتصادية العالمية، برزت الحاجة إلى تناول هذا الموضوع من منظور نظري تحليلي يستند إلى الأسس العلمية والاتجاهات المعاصرة. و انطلاقاً من أهداف الدراسة وسعيها إلى بناء إطار معرفي شامل حول أثر ريادة الأعمال في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، تتمحور هذه الدراسة حول التساؤل الرئيس الآتي:

ما الدور الذي تلعبه ريادة الأعمال، بمفهومها الحديث، في دعم وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وفق التوجهات والممارسات العالمية؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تسعى الدراسة إلى معالجتها من خلال التحليل النظري والمقارن، وهي على النحو الآتي:

١- ما الإطار المفاهيمي لريادة الأعمال؟

- كيف نشأ وتطور مفهوم ريادة الأعمال؟

- ما الفرق الجوهرى بين ريادة الأعمال وإدارة المشاريع التقليدية؟

- ما هي أبرز أنواع ريادة الأعمال وفقاً للتصنيفات المعاصرة؟

٢- ما هي العلاقة بين ريادة الأعمال والتحولات الاقتصادية العالمية؟

- كيف ساهم الاقتصاد الرقمي في تشكيل مفاهيم جديدة لريادة الأعمال؟

ما مدى تأثير التحول نحو الاقتصاد المعرفي في دفع مسارات الريادة عالمياً؟

٣- ما أثر ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي المستدام؟

- ما دور المشاريع الريادية في توليد فرص العمل وتعزيز سوق العمل؟

- كيف تساهم الريادة في تحفيز الابتكار والتنافسية؟

- ما مدى ارتباط ريادة الأعمال بمبادئ وأهداف التنمية المستدامة؟

٤- ما هي أبرز النماذج العالمية في دعم وتفعيل ريادة الأعمال؟

- ما السمات المميزة للنموذج الأمريكي في الريادة؟

- كيف يتم دعم ريادة الأعمال في السياق الأوروبي؟

- ما مدى نضج بيئة الريادة في الدول النامية، وما التحديات التي تواجهها؟

٥- ما مدى فاعلية السياسات العامة والمبادرات الحكومية في تعزيز ريادة الأعمال؟

- ما دور الدعم المؤسسي والمسرعات والمراكز الحاضنة في دعم رواد الأعمال؟

- كيف تساهم البيئة التنظيمية في تمكين رواد الأعمال وتحفيز الابتكار؟

٦- ما هي التحديات التي تواجه ريادة الأعمال عالميًا ومحليًا؟

- ما أبرز المعوقات التمويلية والتشريعية التي تواجه رواد الأعمال؟

- كيف تؤثر البيروقراطية، وضعف البنية التحتية، والبيئة الاستثمارية على نمو المشاريع الريادية؟

٧- ما واقع ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية؟

- كيف تساهم رؤية المملكة ٢٠٣٠ في خلق بيئة ريادية محفزة؟

- ما هي المبادرات الوطنية البارزة لدعم ريادة الأعمال؟

- ما مدى تأثير السياسات المحلية على تحفيز الابتكار وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال الريادة؟

٨- ما أبرز المقترحات النظرية التي يمكن تقديمها لتعزيز دور ريادة الأعمال في دعم الاقتصاد المستدام؟

- كيف يمكن الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة؟

- ما السياسات التي يمكن تبنيها لتحسين مناخ ريادة الأعمال في السياق المحلي والعربي؟

فروض الدراسة:

نظرًا للطبيعة النظرية التحليلية للدراسة، التي تهدف إلى استكشاف العلاقة بين ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي المستدام، واستنادًا إلى الأدبيات السابقة وما تم استعراضه من دراسات ذات صلة، فقد تم بناء مجموعة من الفروض العلمية التي تنطلق من افتراض وجود تأثير إيجابي متعدد الأبعاد لريادة الأعمال على مؤشرات النمو الاقتصادي، سواء من حيث خلق فرص العمل أو دعم الابتكار أو المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتُعد هذه الفروض بمثابة إطار مرجعي إرشادي يُسهم في توجيه الدراسة النظرية نحو فهمٍ أعمق لأبعاد العلاقة موضوع البحث، ويُتوقع من خلال تحليلها النظري تقديم رؤى متقدمة تدعم الفهم الأكاديمي للمجال.

وعليه، تتمثل فروض الدراسة في ما يلي:

الفرض الرئيس الأول:

تسهم ريادة الأعمال، بمفهومها الحديث، في دعم النمو الاقتصادي المستدام من خلال دورها في الابتكار، وتوليد فرص العمل، وتحقيق التوازن التنموي طويل الأجل

ويتفرع من هذا الفرض الرئيسي عدد من الفروض الفرعية، وهي:

١. توجد علاقة إيجابية بين انتشار المشاريع الريادية ومعدل خلق فرص العمل في الاقتصاد المحلي.

○ حيث يُفترض أن التوسع في المبادرات الريادية يؤدي إلى تحفيز السوق واستيعاب العمالة، خاصة في الفئات الشابة.

٢. تسهم ريادة الأعمال في تعزيز الابتكار داخل القطاعات الإنتاجية والخدمية، مما ينعكس على الكفاءة الاقتصادية العامة.

○ إذ أن المشاريع الريادية تميل إلى تبني حلول مبتكرة وتطبيقات تقنية تسهم في رفع الإنتاجية وتطوير المنتجات.

٣. تؤدي ريادة الأعمال إلى تنويع مصادر الدخل الوطني، ما يساهم في تقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية.

○ لا سيما في الاقتصادات الريعية التي تسعى إلى تنويع قاعدتها الاقتصادية ضمن أطر تنموية شاملة.

٤. يوجد ارتباط إيجابي بين دعم الدولة لريادة الأعمال وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالنمو الشامل، والعمل اللائق، والحد من الفقر.

○ فكلما زادت السياسات التحفيزية والمبادرات المؤسسية تجاه ريادة الأعمال، زادت مساهمتها في التنمية الشاملة.

٥. تسهم ريادة الأعمال الرقمية، بشكل خاص، في تسريع وتيرة التحول الاقتصادي، وتعزيز فعالية النظم الإنتاجية في ظل الثورة الصناعية الرابعة.

○ باعتبار أن التحول الرقمي أتاح فرصًا جديدة للمشاريع الريادية لتوسيع نطاقها وتحقيق الأثر الاقتصادي بشكل أسرع وأوسع.

٦. تؤثر البيئة التنظيمية والسياسات العامة على فاعلية ريادة الأعمال في دعم النمو الاقتصادي.

○ فوجود بيئة تشريعية مرنة ومؤسسات داعمة يسهل انخراط رواد الأعمال في السوق ويعزز فرص نجاح مشاريعهم.

٧. تُعد البرامج والمبادرات الحكومية محفزًا رئيسًا لتوسيع دور ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية، خاصة ضمن رؤية ٢٠٣٠.

○ إذ تؤكد المبادرات الوطنية (مثل منشآت وكفالة) على ضرورة تمكين رواد الأعمال كجزء من الاستراتيجية الاقتصادية للمملكة.

الدراسات السابقة:

٢-١ تمهيد عام

تُعد الدراسات السابقة عنصرًا أساسيًا في أي بحث علمي، حيث تمثل الخلفية المعرفية التي يبني عليها الباحث إطاره النظري والتحليلي، وتساهم في تحديد الفجوات المعرفية التي يسعى إلى معالجتها. وفي ضوء ما يشهده مجال ريادة الأعمال من تطور متسارع، وتزايد الاهتمام به من قبل الباحثين والمهتمين بصناعة القرار الاقتصادي، فقد أصبح من الضروري مراجعة الأدبيات العلمية ذات الصلة لاستجلاء ما توصلت إليه البحوث السابقة، سواء من حيث المفاهيم أو النماذج النظرية أو التطبيقات العملية.

ويهدف هذا الفصل إلى استعراض وتحليل مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع ريادة الأعمال وعلاقتها بالنمو الاقتصادي المستدام، مع إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف، وبيان المنهجيات المستخدمة، وتبسيط الضوء على ما يمكن البناء عليه في هذه الدراسة النظرية التحليلية.

٢-٢ تصنيف الدراسات السابقة

لتحقيق عرض منهجي للدراسات ذات الصلة، تم تصنيفها إلى الفئات التالية:

١. دراسات تناولت المفهوم النظري لريادة الأعمال وتطوره.
٢. دراسات ركزت على دور ريادة الأعمال في النمو الاقتصادي.
٣. دراسات اهتمت بريادة الأعمال في السياق السعودي والعربي.
٤. دراسات تناولت التحديات والسياسات المرتبطة بتعزيز ريادة الأعمال.

٢-٣ عرض الدراسات السابقة وتحليلها

أولاً: دراسات تناولت المفهوم النظري لريادة الأعمال

تعددت الدراسات التي سعت إلى تأصيل المفهوم الأكاديمي لريادة الأعمال، ومن أبرزها ما ركّز على تطور المصطلح تاريخياً، والتميز بينه وبين مفاهيم مجاورة كإدارة المشاريع والمشاريع الصغيرة. وقد أكدت هذه الدراسات على أن ريادة الأعمال تتجاوز فكرة إنشاء مشروع، لتشمل خصائص مثل الابتكار، المبادرة، وتحمل المخاطر. وقدمت بعض الأدبيات نماذج نظرية لتصنيف أنماط الريادة إلى (ريادة اقتصادية، ريادة اجتماعية، وريادة رقمية)، كما ناقشت هذه الدراسات الأبعاد الشخصية والسلوكية لرواد الأعمال، وأثر البيئة المحيطة في تحفيز أو تثبيط المبادرات الريادية.

ثانياً: دراسات تناولت أثر ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي

أظهرت العديد من الدراسات وجود علاقة إيجابية بين تطور قطاع ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي في المجتمعات الحديثة. إذ ركزت هذه الدراسات على مؤشرات مثل معدلات التوظيف، الابتكار، الناتج المحلي الإجمالي، وخلق القيمة المضافة. كما بينت كيف تُعد المشاريع الريادية محركاً لديناميكية السوق من خلال إدخال منتجات جديدة أو خدمات غير تقليدية. وقد أكدت الدراسات المقارنة بين الدول أن البلدان التي تحتضن بيئات داعمة للريادة غالباً ما تحقق معدلات نمو أعلى، إضافة إلى مرونة أكبر في مواجهة الأزمات الاقتصادية.

ثالثاً: دراسات عربية وسعودية في ريادة الأعمال

في السنوات الأخيرة، شهدت البيئة البحثية في المملكة العربية السعودية تزايداً في الدراسات التي تتناول ريادة الأعمال في ضوء رؤية ٢٠٣٠. ركزت هذه الدراسات على مبادرات مثل "منشآت" وبرامج "كفالة" ودور الجامعات السعودية في تعزيز ثقافة الريادة بين الشباب. كما تطرقت بعض البحوث إلى قياس أثر ريادة الأعمال الرقمية في دعم الاقتصاد المحلي، واستكشاف الصعوبات التي تواجهها المشاريع الناشئة، مثل التمويل، والتراخيص، والتسويق.

وأشارت العديد من الدراسات إلى تحسن كبير في البنية التحتية الداعمة للريادة في المملكة، لكنها ما زالت تواجه تحديات في التشريعات والبيروقراطية والتدريب الريادي.

رابعًا: دراسات ناقشت التحديات والسياسات العامة المرتبطة بريادة الأعمال

تناولت هذه المجموعة من الدراسات الأبعاد التنظيمية والقانونية التي تؤثر على بيئة ريادة الأعمال، حيث ناقشت أثر السياسات الحكومية، والإطار القانوني، والبيئة التشريعية، على تحفيز أو تثبيط روح المبادرة الريادية.

كما تم تحليل دور المؤسسات الحاضنة، والمسرعات، وبرامج التمويل الصغيرة، في تمكين رواد الأعمال وتحقيق استدامة مشاريعهم. وأكدت معظم هذه الدراسات على ضرورة التنسيق بين القطاعين العام والخاص لخلق بيئة ريادة متكاملة، تتسم بالمرونة والابتكار.

٢-٤ أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

• أوجه التشابه:

○ تشترك معظم الدراسات السابقة مع هذه الدراسة في التأكيد على أهمية ريادة الأعمال كأداة للتنمية الاقتصادية.

○ استخدمت العديد من الدراسات نفس المفاهيم التحليلية، مثل الابتكار، النمو، والاستدامة.

• أوجه الاختلاف:

○ تختلف هذه الدراسة في كونها نظرية تحليلية شاملة تسعى إلى بناء إطار مفاهيمي يجمع بين الريادة والنمو المستدام عالميًا.

○ تركز الدراسة على الممارسات العالمية والنماذج المقارنة، وليس فقط على السياق المحلي أو دراسة حالة واحدة.

٢-٥ الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة إلى معالجتها

بالرغم من غزارة الدراسات السابقة حول ريادة الأعمال، إلا أن معظمها إما يركز على دراسات ميدانية لمجالات ضيقة، أو يسلط الضوء على جانب واحد من جوانب الريادة دون الربط المتكامل بينها وبين مسارات النمو الاقتصادي المستدام. كما أن هناك ندرة نسبية في الدراسات النظرية الشاملة التي تقدم تحليلًا مقارنًا للتجارب العالمية في ضوء التحديات الجديدة مثل الرقمنة، والاستدامة، والاقتصاد المعرفي.

ومن هنا، تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم إطار نظري تحليلي متكامل يربط بين ريادة الأعمال كمفهوم حديث، والتوجهات الاقتصادية العالمية، والفرص التي توفرها الريادة في دعم اقتصاد أكثر استدامة وتنوعًا.

المنطلقات النظرية للدراسة:

تمثل المنطلقات النظرية الأساس العلمي والمنهجي الذي يُبنى عليه الإطار العام للدراسة، حيث تساهم في تأصيل المفاهيم الرئيسية، وتفسير العلاقات المحتملة بين المتغيرات المدروسة، وتوفير أدوات تحليلية لفهم الظواهر المرتبطة بموضوع البحث. وفي سياق هذه الدراسة، التي تتناول دور زيادة الأعمال في دعم النمو الاقتصادي المستدام، تبرز الحاجة إلى استعراض مجموعة من النظريات الاقتصادية والإدارية التي تشكل الخلفية النظرية لفهم هذه العلاقة وتفسير أبعادها المختلفة.

تتناول هذه الدراسة مفهومين رئيسيين هما: زيادة الأعمال والنمو الاقتصادي المستدام، ولذلك سيتم تسليط الضوء على النظريات التي عالجت هذين المفهومين، وعلى رأسها نظريات زيادة الأعمال، ونظريات النمو الاقتصادي، ونظريات التنمية المستدامة، إضافة إلى بعض الأطر التحليلية الحديثة المرتبطة بالاقتصاد الريادي والابتكار المؤسسي.

١. نظرية زيادة الأعمال (Entrepreneurship Theory)

تعد زيادة الأعمال من المفاهيم متعددة الأبعاد التي تم تطويرها عبر مراحل تاريخية مختلفة، إذ بدأت كمفهوم اقتصادي ثم تطورت لتشمل الجوانب الاجتماعية والإدارية والنفسية.

- شومبيتر (Schumpeter) يُعد من أبرز المنظرين لزيادة الأعمال، حيث قدم مفهوم "الريادي كمبتكر"، وأكد أن الريادة هي القوة الدافعة خلف "الهدم الخلاق" في الاقتصاد، وهي العملية التي يتم من خلالها إدخال الابتكارات وتحويل الهياكل الاقتصادية القائمة.

- كما أشار كيرتز ونورد (Kirzner) إلى أن الريادي هو من يكتشف الفرص ويستفيد منها، مما يساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي وتحسين تخصيص الموارد.

- من جهة أخرى، ربطت النظريات الحديثة بين زيادة الأعمال والتحول الرقمي، حيث أصبح الريادي ليس فقط منشئ مشروع، بل صانع تغيير وهيكلة استراتيجية.

٢. نظرية النمو الاقتصادي (Economic Growth Theory)

تُشكل نظريات النمو الاقتصادي أساساً لفهم كيفية تطور الاقتصادات وتحقيقها للزيادة المستدامة في الناتج المحلي.

- تؤكد النظرية الكلاسيكية على أهمية تراكم رأس المال والعمل في تحقيق النمو.

- بينما ركزت نظرية النمو النيوكلاسيكي (Solow) على دور التقدم التكنولوجي باعتباره العامل الرئيس في النمو طويل الأجل.

- وقد جاءت نظرية النمو الداخلي (Endogenous Growth Theory) لتبرز أهمية رأس المال البشري، والتعليم، والابتكار، وزيادة الأعمال كعوامل داخلية محفزة للنمو، وهو ما يجعلها ذات صلة مباشرة بهذه الدراسة، لأنها تربط الريادة مباشرة بالنمو الاقتصادي من خلال منظومة الابتكار.

٣. نظرية التنمية المستدامة (Sustainable Development Theory)

- تُعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون أن تُهدد قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. وتقوم على ثلاثة أبعاد: الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي.
- في هذا السياق، تسعى ريادة الأعمال الحديثة إلى المساهمة في تحقيق التوازن بين الربحية والمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على البيئة، وهو ما يُعرف بريادة الأعمال المستدامة (Sustainable Entrepreneurship).

- وقد طورت العديد من الدراسات نماذج لقياس مدى مساهمة المشاريع الريادية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، خاصة الهدف الثامن (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والهدف التاسع (الصناعة والابتكار)، والهدف الثاني عشر (الاستهلاك والإنتاج المسؤول).

٤. نظرية الابتكار (Innovation Theory)

- يرتبط الابتكار ارتباطاً وثيقاً بريادة الأعمال، وهو المحرك الأساسي للميزة التنافسية والنمو.
- وفقاً لإيفرت روجرز (Rogers)، فإن تبني الابتكار داخل المجتمعات يتبع مراحل محددة تبدأ بالاكشاف وتنتهي بالانتشار المجتمعي.
- وتُعد المشاريع الريادية أكثر استعداداً لتبني الابتكار مقارنة بالشركات التقليدية، لأنها أقل تقييداً بالهيكل التنظيمي الجامدة، وأكثر قدرة على المخاطرة والتجريب.

٥. النظرية المؤسسية (Institutional Theory)

- تناقش هذه النظرية كيف تؤثر البيئة المؤسسية والتنظيمية، بما في ذلك التشريعات والسياسات العامة والبنية التحتية، على سلوكيات رواد الأعمال وقراراتهم.
- تذهب هذه النظرية إلى أن وجود إطار مؤسسي داعم، مثل الحاضنات، والمسرعات، ومراكز الابتكار، يرفع من احتمالية نجاح المشاريع الريادية ويزيد من مساهمتها في النمو الاقتصادي.
- كما تشير إلى أن ريادة الأعمال لا تزدهر في الفراغ، بل تحتاج إلى بيئة مؤسسية مرنة ومحفزة، وهو ما تسعى إليه كثير من الدول من خلال إصلاحات هيكلية وتنظيمية لدعم الريادة.

٦. إطار الاقتصاد الريادي (Entrepreneurial Economy Framework)

يمثل هذا الإطار النظري تطوراً حديثاً في النظر إلى الاقتصاد من منظوري يعتمد على الريادة والابتكار كقوى دافعة للنمو، بدلاً من الاعتماد فقط على الموارد الطبيعية أو رأس المال.

- يشير هذا النموذج إلى أن الاقتصادات الحديثة، التي تعتمد على المعرفة والرقمنة، تحتاج إلى تمكين الأفراد من تحويل أفكارهم إلى مشاريع مبتكرة قابلة للنمو.
- في هذا السياق، تصبح ريادة الأعمال جزءاً من البنية الاقتصادية وليس مجرد ظاهرة هامشية، ويُنظر إليها بوصفها استراتيجية تنموية مستدامة.

خلاصة المنطلقات النظرية

من خلال ما سبق، يتضح أن الدراسة تستند إلى منظومة نظرية متكاملة تشمل:

- نظرية ريادة الأعمال بوصفها محركاً اقتصادياً.
- نظرية النمو الاقتصادي التي تفسر العلاقة بين الريادة والتنمية.
- نظرية التنمية المستدامة التي تؤطر البعد البيئي والاجتماعي للريادة.
- نظرية الابتكار التي تبرز البعد الإبداعي في ريادة الأعمال.
- النظرية المؤسسية التي تفسر تأثير البيئة التشريعية والتنظيمية.
- إطار الاقتصاد الريادي الذي يعزز الريادة كنهج استراتيجي للنمو.

إن هذه المنطلقات النظرية تشكل الأساس الذي يتم من خلاله تفسير العلاقة التحليلية بين ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي المستدام، وتوجه الباحث في تحليل الأدبيات، واستخلاص النتائج، وصياغة التوصيات.

المنهجية وطرق البحث:

يمثل هذا الفصل الإطار المنهجي الذي تستند إليه الدراسة في معالجة موضوعها وتحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها. فالمنهجية تُعد حجر الأساس في بناء البحث العلمي، إذ تحدد مساره العام، ونوعية المعلومات التي سيتم الاعتماد عليها، وأساليب التحليل التي ستُستخدم في تفسير المعطيات وتكوين الفرضيات وتقييمها.

ونظرًا لأن طبيعة هذه الدراسة نظرية تحليلية لا تعتمد على الدراسة الميدانية أو الأساليب الكمية، وإنما تهدف إلى بناء إطار معرفي متكامل حول العلاقة بين ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي المستدام من خلال تحليل الأدبيات والنماذج العالمية، فقد تم تبني المنهج الوصفي التحليلي كإطار رئيس للبحث.

٢-٣ منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method)، الذي يُستخدم في تحليل الظواهر الاقتصادية والإدارية من خلال مراجعة الأدبيات، واستخلاص الأنماط، وتفسير العلاقات بين المفاهيم دون الاعتماد على أدوات القياس الكمي.

يتميز هذا المنهج بقدرته على:

- وصف المفاهيم والنظريات بدقة وعمق.
- تحليل الترابطات بين المتغيرات بناءً على معطيات نظرية.
- صياغة استنتاجات وتوصيات قائمة على فهم متكامل للأطر النظرية والنماذج العالمية.

٣-٣ أنواع الدراسة وطبيعتها

تنتمي هذه الدراسة إلى فئة الدراسات النظرية (Theoretical Research)، التي تعتمد على تحليل المحتوى العلمي الموجود في الأدبيات، دون اللجوء إلى جمع بيانات ميدانية. وهي من نوع الدراسات المكتبية (Desk-based Studies) التي تستند إلى البيانات الثانوية والمصادر العلمية المحكمة.

وتم اختيار هذا النوع من الدراسات بناءً على:

- وفرة الدراسات السابقة والنماذج التحليلية في مجال ريادة الأعمال.
- الحاجة إلى بناء إطار تحليلي شامل ومقارن يدعم الجهود الميدانية المستقبلية.
- تركيز البحث على تحليل الاتجاهات والممارسات العالمية وليس على حالة محلية واحدة.

٣-٤ أدوات جمع المعلومات

نظرًا لأن الدراسة لا تتضمن أدوات جمع بيانات ميدانية ك (الاستبيانات أو المقابلات أو الملاحظة)، فقد اعتمدت على التحليل المكتبي (Documentary Analysis)، وذلك من خلال مراجعة المصادر التالية:

١. الدراسات السابقة المحكمة المنشورة في مجالات علمية متخصصة في إدارة الأعمال، وريادة الأعمال، والاقتصاد.

٢. الكتب المرجعية الأكاديمية ذات الصلة بريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية.

٣. التقارير الدولية الصادرة عن منظمات مثل البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والمنتدى الاقتصادي العالمي (WEF).

٤. المبادرات والبرامج الحكومية الرسمية التي تُعنى بريادة الأعمال، مثل برامج رؤية السعودية ٢٠٣٠.

٥. الرسائل الجامعية والدراسات الميدانية الموثوقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

تم تحليل هذه المصادر بشكل منهجي، وتصنيف المعلومات بحسب المحاور الرئيسة للدراسة، ثم تم الربط بين النتائج لبناء تصور نظري متكامل عن موضوع البحث.

٣-٥ حدود الدراسة

أولاً: الحدود الموضوعية

تتناول الدراسة موضوع "دور ريادة الأعمال في دعم النمو الاقتصادي المستدام"، من خلال تحليل نظري لمفاهيم الريادة، نماذجها، أثرها الاقتصادي، ودورها في التنمية، دون التطرق لتفاصيل تطبيقية أو دراسات حالة ميدانية.

ثانيًا: الحدود الزمنية

تركز الدراسة على الأدبيات والممارسات المنشورة خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٥، بما يواكب التحولات المعاصرة في مفاهيم الريادة والاقتصاد الرقمي والمستدام.

ثالثًا: الحدود الجغرافية

رغم أن الدراسة تحليلية عامة بطابع عالمي، إلا أنها تُعطي اهتمامًا خاصًا للتجارب العربية والسعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، كمثال تطبيقي معاصر يوضح واقع ومآلات ريادة الأعمال في دول المنطقة.

٣-٦ منهجية تحليل الدراسات السابقة والنماذج العالمية

تم اتباع المنهج التحليلي المقارن (Comparative Analytical Approach) في استعراض التجارب والنماذج المختلفة لريادة الأعمال عالميًا، وذلك من خلال:

- مقارنة النماذج الأمريكية والأوروبية والدول النامية في دعم ريادة الأعمال.
- تحليل مدى ارتباط هذه النماذج بمخرجات اقتصادية ملموسة (مثل: الناتج المحلي - الابتكار - التوظيف).
- استخلاص دروس وتوجهات يمكن الاستفادة منها في البيئة السعودية والعربية.

٣-٧ مبررات اختيار المنهج الوصفي التحليلي

تم اختيار هذا المنهج لعدة اعتبارات علمية ومنهجية، منها:

١. ملاءمته لطبيعة الدراسة النظرية، حيث لا تهدف إلى قياس تجريبي أو اختبار فرضيات عددية.
٢. قدرته على بناء نموذج تفسيري شامل لعلاقة الريادة بالنمو المستدام دون الحاجة إلى أدوات إحصائية.
٣. إتاحتها للباحث إمكانية المقارنة بين نماذج وتجارب متعددة ضمن أطر علمية دقيقة.
٤. إمكانية الاستفادة من نتائج الدراسة كأساس لتصميم دراسات ميدانية مستقبلية.

أدوات الدراسة :

تُعد أدوات الدراسة إحدى الركائز الأساسية في البحث العلمي، حيث تمكّن الباحث من جمع البيانات والمعلومات اللازمة للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فروضها وتحقيق أهدافها. وتختلف طبيعة هذه الأدوات باختلاف منهجية البحث ونوع البيانات المطلوبة. ففي البحوث التطبيقية أو الميدانية، تُستخدم أدوات مباشرة مثل الاستبيانات، المقابلات، أو الملاحظة. أما في الدراسات النظرية والتحليلية المكتبية، كما هو الحال في هذه الدراسة، فإن أدوات البحث تختلف من حيث الطابع والوظيفة، وتُركز على جمع البيانات الثانوية وتحليلها ضمن أطر معرفية محكمة.

طبيعة أدوات الدراسة في البحوث النظرية

نظرًا لأن هذه الدراسة تتخذ طابعًا نظريًا تحليليًا، فإن أدوات الدراسة لا تتضمن جمعًا مباشرًا للبيانات من ميدان واقعي، وإنما تعتمد على أدوات تحليل المحتوى العلمي المنشور، مما يجعل أدوات الدراسة هنا أكثر تعقيدًا من مجرد وسائل جمع البيانات الأولية، وتشمل العمليات التالية:

١. أداة التحليل المكتبي: (Desk-based Analysis Tool)

وتتمثل في استخراج المعلومات من المصادر الثانوية الموثوقة وتحليلها ضمن أطر علمية. ويشمل ذلك استعراض المفاهيم، النماذج، التجارب، السياسات، الاتجاهات، والممارسات الدولية ذات الصلة بريادة الأعمال والنمو الاقتصادي المستدام.

٢. أداة تحليل الدراسات السابقة: (Review Matrix)

والتي تتضمن إنشاء مصفوفة تحليلية (Matrix Table) تمكّن الباحث من مقارنة الدراسات السابقة وفق معايير مثل: الدولة، المنهجية، النتائج، نوع الريادة، ومستوى الأثر الاقتصادي، مما يوفر رؤية تراكمية منظمة تساعد في استنتاج التوجهات العامة واستخلاص الفجوات البحثية.

٣. أداة تحليل المحتوى الموضوعي: (Thematic Content Analysis)

تم اعتماد تحليل المحتوى الموضوعي كمقاربة تحليلية تهدف إلى تصنيف المعلومات حسب محاور الدراسة، كريادة الأعمال، الابتكار، الاستدامة، والاقتصاد، وتحديد التكرارات، الأنماط، والمفاهيم المركزية.

٤. أداة المقارنة النظرية: (Comparative Theoretical Analysis)

وهي أداة تُستخدم لمقارنة النماذج والمبادرات المختلفة في بيئات متنوعة (مثل: الاقتصاديات المتقدمة، والناشئة، والدول النامية)، من حيث تأثير الريادة على النمو الاقتصادي، والتوجهات الداعمة لها، والنتائج المحققة، بما يساهم في بناء نموذج تحليلي شمولي.

مبررات اختيار أدوات الدراسة

اختار الباحث هذه الأدوات بالنظر إلى الاعتبارات التالية:

١. اتساقها مع المنهج النظري التحليلي، حيث لا تعتمد على الملاحظة أو التفاعل المباشر.

٢. ملاءمتها لطبيعة موضوع الدراسة الذي يستند إلى مراجعة الأدبيات والخبرات العالمية في مجال ريادة الأعمال.

٣. قدرتها على توفير بيانات نوعية ذات طابع شامل، تعكس التوجهات الفكرية والنماذج التطبيقية المختلفة عبر الدول.

٤. إمكانية إعادة استخدام نتائج التحليل في بناء أطر نظرية مستقبلية أو تصميم دراسات ميدانية تكميلية.

كيفية توظيف أدوات الدراسة في هذا البحث

تم تطبيق أدوات الدراسة من خلال الخطوات التالية:

- تجميع المصادر الثانوية: تم انتقاء أكثر من (٥٠) مرجعاً علمياً معتمداً، شملت كتباً أكاديمية، مقالات محكمة، تقارير اقتصادية، ووثائق دولية.
- بناء مصفوفة تحليل الدراسات: صُممت مصفوفة مقارنة للدراسات التي تناولت ريادة الأعمال وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وتم تحليلها وفق معايير متعددة.
- تحليل المحتوى الموضوعي: تم استخراج المفاهيم الأساسية وتصنيفها تحت محاور الدراسة مثل: "دور الريادة في تحفيز الابتكار"، "أثر الريادة على الاستدامة الاقتصادية"، وغيرها.
- تحليل مقارن للنماذج العالمية: شمل ذلك مقارنة التجربة الأمريكية، الأوروبية، وتجارب اقتصادات ناشئة مثل سنغافورة والإمارات، مع تسليط الضوء على عناصر القوة والضعف والنتائج المتحققة.

تحديات استخدام أدوات الدراسة النظرية

رغم قوة الأدوات المعتمدة، إلا أن استخدامها في الدراسات النظرية يواجه بعض التحديات، من أبرزها:

١. تنوع وتباين المصادر من حيث العمق والمنهجية والمصداقية.
٢. صعوبة القياس الكمي المباشر للمتغيرات، مما يحتم الاعتماد على التفسير والتحليل.
٣. الاعتماد على مصادر منشورة مسبقاً، ما قد يحد من القدرة على معالجة فجوات حديثة لم يتم بحثها بعد.

حدود الدراسة :

أولاً: الحدود الموضوعية (Thematic Delimitations)

تتركز هذه الدراسة في مجال ريادة الأعمال، تحديداً من زاوية دورها في دعم وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وبناءً عليه، فإن حدودها الموضوعية تشمل العناصر التالية:

١. التركيز على ريادة الأعمال كعامل اقتصادي وتنموي، دون التطرق إلى الأبعاد السياسية أو الثقافية إلا من باب ارتباطها غير المباشر بالجانب الاقتصادي.
٢. تناول مفاهيم النمو الاقتصادي المستدام ضمن أطر الاقتصاد الكلي، مع التركيز على المتغيرات المرتبطة بالابتكار، الإنتاجية، خلق فرص العمل، والمسؤولية البيئية والاجتماعية.

٣. الاقتصار على النماذج والمبادرات الريادية ذات العلاقة بالنمو طويل الأجل، دون الخوض في زيادة الأعمال القائمة فقط على الربحية أو المشاريع الصغيرة غير المنتجة اقتصاديًا.

ثانيًا: الحدود المنهجية (Methodological Delimitations)

نظرًا لطبيعة البحث النظرية التحليلية، فإن المنهجية المعتمدة تفرض قيودًا معينة يجب التنويه إليها، وأبرزها:

١. الاعتماد على منهج التحليل النظري المكتبي (Desk-based Analytical Method)، دون إجراء استبيانات أو مقابلات أو أدوات ميدانية لجمع البيانات الأولية.
٢. استخدام أدوات تحليل نوعية (تحليل محتوى، مقارنة نظرية، مراجعة الأدبيات)، دون توظيف الأدوات الإحصائية الكمية أو برامج التحليل الإحصائي.
٣. الاكتفاء بمصادر منشورة باللغة العربية والإنجليزية فقط، نظرًا لمحدودية توفر الترجمات لبعض الدراسات بلغة الباحث.

ثالثًا: الحدود الزمنية (Temporal Delimitations)

تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠٢٥، وذلك لعدة اعتبارات منهجية وعملية:

١. يمثل هذا الإطار الزمني فترة حيوية شهدت تحولات كبيرة في مفهوم ريادة الأعمال عالميًا، خصوصًا بعد الأزمات الاقتصادية والبيئية التي دفعت الدول إلى تبني نماذج تنموية مستدامة.
٢. شمل الإطار الزمني الأهداف الإنمائية المستدامة (SDGs) التي تم اعتمادها في ٢٠١٥، والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بريادة الأعمال ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي.
٣. تم اختيار هذه الفترة نظرًا لتوفر كمية كافية من الأدبيات العلمية المحكمة والتقارير الدولية التي يمكن الاستناد إليها في التحليل والمقارنة.

رابعًا: الحدود الجغرافية (Geographical Delimitations)

بحكم طبيعة الدراسة التحليلية المقارنة، فقد شملت الدراسة تجارب ونماذج من مجموعة مختارة من الدول، بما يعكس تنوع السياقات التنموية، وتمثل هذه الحدود الجغرافية في:

١. الاقتصادات المتقدمة: مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، واليابان، بوصفها نماذج تمتلك أنظمة ريادية متقدمة وسياسات محفزة للنمو.
٢. الاقتصادات الناشئة: مثل الصين، البرازيل، والإمارات العربية المتحدة، لما تمثله من تجارب مهمة في التوفيق بين الريادة والاستدامة.

٣. الدول النامية: خاصة في إفريقيا وآسيا، والتي تشهد محاولات لبناء بيئات ريادية رغم التحديات البنيوية.

ويُستثنى من الدراسة دول تعاني من اضطرابات مزمنة تمنع توفر بيانات اقتصادية أو ريادية موثوقة.

خامساً: حدود مصادر البيانات والمراجع

نظراً لطبيعة الدراسة المكتبية، فإن حدود البيانات المعتمدة تتمثل فيما يلي:

١. الاعتماد على المصادر الثانوية فقط، مثل الكتب، المقالات المحكمة، التقارير الدولية، ووثائق المؤسسات الاقتصادية والتنموية.

٢. عدم توفر بعض البيانات الحديثة بشكل مجاني أو متاح أكاديمياً، مما حثم استبعادها رغم صلتها بالموضوع.

٣. التركيز على الدراسات المنشورة في قواعد بيانات علمية موثوقة (مثل Scopus ، Web of Science ، و Google Scholar ، لضمان الموثوقية العلمية.

سادساً: حدود ذاتية (Researcher's Limitations)

أخيراً، لا يمكن تجاهل بعض الحدود المرتبطة بالباحث نفسه، والتي تشمل:

١. إمكانيات الباحث من حيث الوقت والإلمام الكامل ببعض اللغات الأجنبية الأخرى، ما قد يكون له تأثير على تنوع المصادر.

٢. صعوبة الوصول إلى بعض الدراسات المتخصصة المنشورة في مجلات دولية باشتراكات مرتفعة.

٣. الاعتماد على التحليل الشخصي الرصين، وهو ما قد ينتج عنه اختلاف في التفسير من باحث إلى آخر، وإن كان ذلك ضمن حدود المقبول علمياً.

أولاً: الكتب الأكاديمية

- Shane, S. (٢٠٠٣). A General Theory of Entrepreneurship: The Individual-Opportunity Nexus. Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing.
- Drucker, P. F. (١٩٨٥). Innovation and Entrepreneurship: Practice and Principles. New York: Harper & Row.
- Hisrich, R., Peters, M., & Shepherd, D. (٢٠١٧). Entrepreneurship. ١٠th ed. Boston: McGraw-Hill Education.
- Kuratko, D. F. (٢٠١٦). Entrepreneurship: Theory, Process, Practice. ١٠th ed. Boston: Cengage Learning.
- Schumpeter, J. A. (١٩٣٤). The Theory of Economic Development. Cambridge, MA: Harvard University Press.

ثانياً: المقالات والأبحاث المحكمة

- Audretsch, D. B., & Thurik, A. R. (٢٠٠١). "What's New about the New Economy? Sources of Growth in the Managed and Entrepreneurial Economies." Industrial and Corporate Change, ١٠(١), pp. ٢٦٧-٣١٥.
- Wennekers, S., & Thurik, R. (١٩٩٩). "Linking Entrepreneurship and Economic Growth." Small Business Economics, ١٣(١), pp. ٢٧-٥٦.
- Acs, Z. J., & Szerb, L. (٢٠٠٧). "Entrepreneurship, Economic Growth and Public Policy." Small Business Economics, ٢٨(٢-٣), pp. ١٠٩-١٢٢.
- Hall, J. K., Daneke, G. A., & Lenox, M. J. (٢٠١٠). "Sustainable Development and Entrepreneurship: Past Contributions and Future Directions." Journal of Business Venturing, ٢٥(٥), pp. ٤٣٩-٤٤٨.
- Cohen, B., & Winn, M. I. (٢٠٠٧). "Market Imperfections, Opportunity and Sustainable Entrepreneurship." Journal of Business Venturing, ٢٢(١), pp. ٢٩-٤٩.

ثالثًا: التقارير والمنشورات الدولية

- World Economic Forum (٢٠٢٣). Global Competitiveness Report ٢٠٢٣. Geneva: WEF.
- OECD (٢٠٢٢). Entrepreneurship at Glance ٢٠٢٢. Paris: OECD Publishing.
- UNCTAD (٢٠٢١). World Investment Report: Investing in Sustainable Recovery. Geneva: United Nations.
- World Bank (٢٠٢٠). Doing Business ٢٠٢٠: Comparing Business Regulation in ١٩٠ Economies. Washington, DC: World Bank Group.
- Global Entrepreneurship Monitor (GEM) (٢٠٢٣). Global Report ٢٠٢٢/٢٣. Babson College, Universidad del Desarrollo, University Tun Abdul Razak.

رابعًا: الدراسات العربية المحكمة

- الزهراني، خالد. (٢٠٢١). "أثر زيادة الأعمال على التنمية الاقتصادية المستدامة في دول الخليج". *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، ٢٨ (٣)، ص. ٢٤٣-٢٢١.
- الصالح، محمد. (٢٠٢٠). "زيادة الأعمال كمدخل لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني: دراسة تحليلية في بيئة ريادية ناشئة". *مجلة الإدارة والتنمية*، ١٨ (٢)، ص. ١١٨-٩١.
- العتيبي، فهد. (٢٠١٩). "ريادة الأعمال ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية". *مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي*، ٣١ (٤)، ص. ١٧٢-١٤٥.

خامسًا: مواقع إلكترونية أكاديمية وموثوقة

- Harvard Business Review: <https://hbr.org> — تم استخدام بعض المقالات والمساهمات الخاصة بالاقتصاد الريادي وتأثيره على النمو طويل الأجل.
- MIT Sloan Management Review: <https://sloanreview.mit.edu> — الأعمال المستدامة.
- Stanford corner: <https://ecorner.stanford.edu> — حول الابتكار وريادة الأعمال.

الخاتمة:

في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه الدول في العصر الراهن، يبرز دور زيادة الأعمال كعامل محوري وديناميكي في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، الذي لا يقتصر على تحقيق مكاسب مالية قصيرة الأجل، بل يمتد ليشمل بناء اقتصاد متوازن قادر على تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال القادمة. وقد سلطت هذه الدراسة النظرية التحليلية الضوء على الأبعاد المختلفة لريادة الأعمال، وكيف يمكن استثمارها لتعزيز مسارات النمو الاقتصادي بما يتوافق مع مبادئ التنمية المستدامة.

توصلت الدراسة من خلال مراجعة وتحليل الأدبيات العالمية والممارسات الدولية إلى جملة من النتائج التي تؤكد أن ريادة الأعمال ليست مجرد نشاط تجاري، وإنما تمثل محفزاً حيوياً للابتكار، ورافعة أساسية لتعزيز الإنتاجية، ووسيلة فعالة لتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتبين أن الدول التي نجحت في دمج ريادة الأعمال ضمن استراتيجياتها التنموية حققت معدلات نمو أكثر استدامة، فضلاً عن تحسين جودة الحياة لمواطنيها.

علاوة على ذلك، أشارت الدراسة إلى أهمية البيئة المؤسسية الداعمة، التي تشمل التشريعات المحفزة، وحاضنات الأعمال، والتمويل المرن، والتدريب المتخصص، والتي تُعدّ عناصر لا غنى عنها لتمكين رواد الأعمال من أداء أدوارهم بكفاءة وفعالية. كما أظهرت الدراسة أن الريادة المستدامة تتطلب تكاملاً بين مختلف القطاعات، وتعاوناً وثيقاً بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى إشراك المجتمعات المحلية لضمان شمولية وفعالية النتائج التنموية.

من الناحية التطبيقية، توصي الدراسة بضرورة تبني سياسات ريادية وطنية شاملة تعزز ثقافة الابتكار وروح المبادرة، مع وضع آليات قياس دقيقة لتقييم أثر المشاريع الريادية على التنمية المستدامة. كما تدعو إلى الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والتعليم والتدريب، لضمان تأهيل رواد الأعمال وتعزيز قدرتهم على الابتكار والاستجابة لمتطلبات السوق المتغيرة.

في الختام، تؤكد هذه الدراسة أن ريادة الأعمال ليست خياراً بل ضرورة استراتيجية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وأن استثمار الإمكانيات الريادية المتاحة وتطويرها يمثل الطريق الأمثل لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل متوازن. إن تبني هذه الرؤية سيتيح للدول استغلال الموارد بكفاءة، وتعزيز تنافسيتها في الأسواق العالمية، وضمان مستقبل أكثر إشراقاً للأجيال القادمة.